معهد الدين القيم

بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس (اختصار علوم الحديث)

شرح الشيخ (علي الرملي) حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (11)

التاريخ: الجمعة: 07/محرّم/1441 هـ

06/أيلول/2019 م

هل كل حديث ضعيف يصلح أن يتقوى؟

قال ابن كثير: (قال الشيخ أبو عمرو: ولا يَلْزَمُ من ورودِ الحديثِ من طُرُقٍ متعددةٍ كحديث :" الأذنان من الرأس" أن يكون حسناً؛ لأنَّ الضعفَ يتفاوتُ، فمنهُ ما لا يزولُ بالمتابعات - يعني: لا يؤثر كونه تابعاً ولا متبوعاً، كروايةِ الكذَّابين أو المتروكين ونحوهِم - ومنه ضعفٌ يزولُ بالمتابعةِ، كما إذا كان راويه سيء الحفظِ، أو رُوِيَ الحديثُ مُرْسلاً؛ فإن المتابعةَ تنفعُ حينئذٍ، وترفعُ الحديثَ عن حضيضِ الضَّعفِ إلى أَوْجِ الحُسنِ أو الصِّحةِ، والله أعلم).

خلاصة هذا الكلام؛ أنه ليس كل حديث ضعيفٍ يقوّى؛ بل الضعيف قسمان:

- قسم ضعفه شديد، كالحديث الذي في إسناده راو كذاب، أو متروك، أو يقال فيه: ضعيف جداً، أو منكر، أو يكون الحديث شاذاً؛ هذه أمثلة على الحديث الذي يكون شديد الضعف ولا يتقوى، لا يصلح هو أن يكون شاهداً لغيره، ولا يشهد له حديث آخر أو طريق ثانية.
- والقسم الثاني: ضعيف لكن ضعفه خفيف ينجبر؛ يتقوى إذا جاء من طريق ثانية، كأن يكون في الإسناد راو يقال فيه: ضعيف أو سيء الحفظ، أو لين الحديث، أو فيه ضعف، أو اختلط، أو فيه مدلس؛ مثل هذه الأحاديث يكون ضعفها خفيفاً، فإذا وجدنا ما يشهد له؛ ما يقويه، يعني بحيث يكون بنفس المعنى، وهو ضعيف مثله؛ فيتقوى الحديث ويرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

هذا خلاصة ما يقوله ابن الصلاح.

فيقول: لا يلزم أنه إذا كثرت طرق الحديث أن يتقوى؛ فربما تكثر الطرق لكنها شديدة الضعف فلا يتقوى، ومثَّل لذلك بحديث: (الأذنان من الرأس)[1] ، وقد نازع العلماء في التمثيل بهذا الحديث؛ هل فعلاً هذا الحديث لا يتقوى، طرقه كثيرة لكنها جميعاً واهية؟! أم يوجد بعض الأسانيد ضعيفة ضعفاً

---

1 - أخرجه أحمد (22310، 22282)، وأبو داود (134)، والترمذي (37)، وابن ماجه (444) كلهم عن أبي أمامة ، وكذا ابن ماجه (443) عن عبد الله بن زيد، و(445) عن أبي هريرة

خفيفاً؛ فيتقوى بعضها ببعض ؟!

هنا نزاع بين أهل العلم، وهذه المسألة ليست موضوعنا أصلاً؛ بل جاءت للتمثيل فقط، لكن الخلاف حاصل، وهذه فائدة تستفيدها؛ أن من أسباب الخلاف أيضاً بين العلماء في تصحيح الأحاديث هذه المسألة؛ وهي مسألة التقوية بالشواهد:

بعض العلماء وكثير من المتأخرين خاصة يتساهل جداً في هذا الموضوع؛ فتجده يتوسع في باب الشواهد والمتابعات فيحسِّن الكثير من الأحاديث.

البعض الآخر لا يقبل هذا الأمر، ولا يقبل هذا التوسع فلا يقوي بعض الأحاديث التي يقويها الآخر؛ فيحصل بينهم نزاع في ذلك، وهذا الحديث مثال على ذلك؛ فحديث (الأذنان من الرأس)؛ يضعفه ابن الصلاح؛ يقول: نعم له طرق كثيرة؛ لكن طرقه كلها واهية، شديدة الضعف .

أما الحافظ ابن حجر؛ وتبعه كذلك شيخنا الوادعي؛ فلا يقبل هذا الكلام؛ يقول: الحديث له طرق يعني أكثر من طريق، طريقين أو أكثر، ضعفها خفيف يتقوى بعضها ببعض؛ نزاع بين أهل العلم، لكن الحافظ ابن حجر قال في " **النكت**"[1]: (ينبغي أن يمثّل في هذا المقام بحديث: من حفظ على أمتي أربعين حديثاً[2]؛ فقد نقل النووي اتفاق الحفاظ على ضعفه مع كثرة طرقه[3]. والله أعلم) .

وهذا الحديث قد ذكره ابن الجوزي أيضاً في كتابه" **العلل المتناهية**"[4] من ثلاثة عشر طريقاً، لكن كلها شديدة الضعف فلا يتقوى بعضها ببعض.

هذا خلاصة هذا المبحث، فهذا الموضوع تمثيل بالحديث، يعني مسألة تطبيق على القاعدة، لكن الذي يهمنا هي القاعدة نفسها؛ وهي قاعدة صحيحة.

---

1 - (415/1)

2 - قال ابن الملقن في "البدر المنير" (278/7): (هَذَا الحَدِيث مَرْويّ من طرق عديدة بألفاظٍ متنوعة، وَاتفقَ الحفاظُ عَلَى ضعفها وَإِن تعدّدت.

3 - "الأربعون النووية" (ص38).

4 - (122-113/1)

إذاً عندما تريد أن تقوي طريقاً مع طريق أخرى؛ يجب أن تكون الأولى فيها ضعف خفيف، والثانية فيها ضعف خفيف من أجل أن تتقوى بها.

مظانُّ الحديث الحسن

ثم قال: (**قال: وكتابُ الترمذيِّ أصلٌ في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوَّه بذكره، ويوجد في كلام غيره من مشايخه، كأحمد، والبخاري، وكذا من بعده، كالدراقطنيِّ**)

أي: إذا أردت أن تبحث عن الأحاديث الحسان هذه التي يتقوى بعضها ببعض؛ ستجدها غالباً في "**سنن أبي داود**" و"**الترمذي**" و"**النسائي**" ... إلى آخره، لكن الترمذي خاصة؛ لأنه هو الذي ذكر هذا النوع تنصيصاً عليه، ثم طبق ذلك في كتابه، فقال ابن الصلاح : تجد كتاب الترمذي أصلاً في هذا الأمر؛ أي في معرفة الحديث الحسن.

قال: (**وهو الذي نوَّه بذكره**)

يعني: هو الذي رفع ذكر هذا النوع وشهره وصار منتشراً بين المحدثين من بعده.

هل وُجِدَ اصطلاح الحسن قبل الترمذي؟

لكن قبل الترمذي؛ هل اصطلاح: حديث حسن؛ كان موجوداً؟

يعني لو بحثت الآن في كتب المتقدمين السابقين الذين هم قبل الترمذي رحمه الله؛ هل ستجدهم استخدموا هذا الاصطلاح - الحديث الحسن-، أم لم يستخدموا إلا الحديث الصحيح لكل ما هو حديث ثابت؟

حين تمرُّ على كلام الإمام أحمد، أو أبي حاتم الرازي، أو أبي زرعة الرازي، أو البخاري، أو مسلم، وغيرهم من علماء الحديث الذين سبقوا الترمذي؛ لن تجد في كلامهم هذا حديث حسن إلا نادراً؛ وفي كلام بعضهم فقط.

إذن ماذا يستعلمون؟

يستعملون الصحيح فقط؛ فعندهم الصحيح لذاته صحيح، والصحيح لغيره صحيح، والحسن لذاته صحيح، والحسن لغيره عند بعضهم أيضاً صحيح؛ كله يسمونه صحيحاً.

- فتجد في "**صحيح البخاري**" أحاديث صحاح وأحاديث حسان أيضاً؛ لكن كله صحيح عنده.

- كذلك في "**صحيح مسلم**"؛ أحاديث صحاح وفيه أحاديث حسان؛ لكنه سمى كتابه كله صحيح،
- بل يوجد في "**صحيح مسلم**" حسن لغيره؛ أدخل في كتابه بعضاً من هذا النوع، لكنه قليل، بل نادر.

لكن الذي أكثر من إدخال هذا النوع في كتابه هو الترمذي؛ وأعطاه اسماً خاصاً.

هل يوجد من استعمل هذا اللفظ بالمعنى الاصطلاحي الذي ذكره الترمذي؟

هنا يقول المؤلف: (**ويوجد في كلام غيره من مشايخه كأحمد والبخاري**)

أي يوجد في كلام الإمام أحمد والبخاري استعمال لفظ الحسن؛ هذا حديث حسن.

قال: (**وكذا من بعده كالدارقطني**)

إن وجد في كلامهم إطلاق كلمة حديث حسن- وهو نادر جداً-؛ فماذا يريدون بالحسن؟! هل هو نفس معنى الحسن الذي أراده الترمذي، أم الحسن بالمعنى اللغوي؟

هذا المهم الآن في الموضوع .

الذي يظهر أنهم لا يريدون بالحسن المعنى الاصطلاحي- وهذه ينبغي التنبه لها-؛ يعني عندما تجد أن الإمام أحمد أو الإمام البخاري قال: هذا حديث حسن؛ لا يعني بذلك أنه حسن بالمعنى الاصطلاحي، إنما الحسن بالمعنى اللغوي، والحسن باللغة تقدم معنا ؛ وهو من الحُسْن وهو ضد القبيح؛ أي :جميل، حسن، طيب، إذاً فلا يلزم من ذلك أن يكون الحديث ثابتاً بهذه الكلمة؛ لا عند الإمام أحمد، ولا عند البخاري، ولا حتى الدارقطني؛ لا يستعملونها بالمعنى الاصطلاحي؛ بل يستعملونها بالمعنى اللغوي.

واشتهر استعمال هذه الكلمة بالمعنى الاصطلاحي من وقت الترمذي فما بعد؛ هذا ينبغي التنبه له.

طبعاً الموضوع موضوع اصطلاحات، الغالب يحتجّون بالحسن لغيره، لكن من حيث التسمية؛ فالترمذي يسميه حسن لغيره، وغيره ممن سبقه يسمونه صحيحاً ويدخلونه ضمن الصحيح، والله أعلم.

هذا الذي أراد أن يذكره هنا، وهذه المسألة مهمة جداً ومفيدة،

فإذا وقفت على كلام لأحمد أو البخاري أو من قبلهم يقول: هذا حديث حسن؛ فلا تفهم من ذلك أنه ثابت عنده، لا، وهذا غلط يقع فيه بعض العلماء، وكما حصل مع ابن الصلاح؛ ذكر الآن أن الحسن وقع في كلام غير الترمذي كما وقع في كلامه؛ فليس المعنى الاصطلاحي هو المقصود في كلامهم. والله أعلم.

ومن مظان الحسن أيضاً:

قال:(**قال: ومن مظانِّه: "سنن أبي داود"، رُوِّينا عنه أنه قال: ذكرتُ الصحيحَ وما يشبِهُه ويقارِبُهُ**)

قوله: (**مظانُّ الحسن**) أي: المواضع التي يُظن وجود الحسن فيها.

قال: (**ذكرتُ الصحيح**)[1] وقد عرفنا ما هو الصحيح.

قال: (**وما يشبهه ويقاربه**)؛ هو الحسن.

قال: (**وما كان فيه وَهَنٌ شديدٌ بيَّنتُهُ**)[2]

كل هذا في "**سنن أبي داود**"؛ يعني: ذكر ما هو صحيح ويشبه الصحيح ويقاربه؛ وهو الحسن، وقال: (**وما كان فيه وهن شديد بينته**) ؛ فذكر أبو داود في "سننه" الحديث الصحيح، والحديث الحسن، وما كان فيه من ضعف شديد بينه وذكر أن هذا الحديث ضعيف جداً.

قال: (**وما لم أذكر فيه شيئاً؛ فهو صالحٌ، وبعضها أصَحُّ من بعضٍ**)

ما لم يذكر فيه شيئاً؛ يعني ذكره وسكت، وأكثر الأحاديث التي في سننه من هذا القبيل؛

قال: (**فهو صالح**).

قال شيخنا الوادعي رحمه الله وغفر له وجزاه عنا وعن المسلمين خيراً؛ قال: (الذي لم يذكر فيه شيئاً؛ منه ما هو في "صحيح البخاري"، ومنه ما هو صالح للحجية، ولكنه ليس في "صحيح البخاري"، ومع ذلك هو إما صحيح أو حسن.)

قال: **ومنه ما هو صالح للشواهد والمتابعات**

قال الشيخ: كلامه هذا يطبق في كتابه، فإذا لم يقل في الحديث شيئاً؛ نعرف أنه صالح أو صحيح).

قال الشيخ:(طالب العلم لا بد أن يبحث ويحكم على الحديث الذي يستحق الصحة بالصحة،

---

1 - قال الخطيب في "تاريخه": (58/9) في ترجمة أبي داود: (سَمِعْتُ أَبَا الْحُسَيْنِ مُحَمَّدَ بن عبد الله بن الحسن الفرضي سَمِعْتُ أَبَا بَكْرِ بْنَ دَاسَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ يَقُولُ: كَتَبْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خمسمائة أَلْفِ حَدِيثٍ، انْتَخَبْتُ مِنْهَا مَا ضَمَّنْتُهُ هَذَا الْكِتَابَ- يَعْنِي كِتَابَ السُّنَنِ- جَمَعْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ آلاف وثمانمائة حَدِيثٍ، ذَكَرْتُ الصَّحِيحَ وَمَا يُشْبِهُهُ وَيُقَارِبُهُ).

2 - قال في "رسالته لأهل مكة" (27) : (وَمَا كَانَ فِي كتابي من حَدِيث فِيهِ وَهن شَدِيد فقد بَينته وَمِنْه مَالا يَصح سَنَده، مَا لم أذكر فِيهِ شَيْئا فَهُوَ صَالح وَبَعضهَا أصح من بعض)

والذي يستحق الحسن بالحسن، والذي يستحق أن يكون صالحاً في الشواهد والمتابعات، كذلك الذي هو ضعيف بالضعف) .

هذا بناء على استقراء الشيخ جزاه الله خيراً، لكن اختلف العلماء؛ ما مراد أبي داود في قوله: (**وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح**) ؟

بعضهم قال: هو صالح في الشواهد والمتابعات، يعني ضعيف، لكن ضعفه خفيف، وبعضهم قال غير ذلك .

المهم؛ بناء على الاستقراء أن الحديث الذي قال فيه: إنه صالح؛ يوجد منه ما هو في "صحيح البخاري"، ويوجد منه ما هو ضعيف ضعفاً خفيفاً.

قال: (**وبعضها أصحُّ من بعض**)

أي: الأحاديث التي أدخلها في كتابه.

قال: (**ورُوِيَ عنه أنه يَذْكُرُ في كل بابٍ أَصَحَّ ما عَرَفَهُ فيه**) [1]

هذه طريقة أصحاب السنن؛ أنهم في كل باب من أبواب العلم يذكرون فيها أصح ما عندهم من أحاديث، ولا يلزم أن تكون صحيحة، فكلمة أصح توضع للمقارنة؛ فيقول: هذا الحديث أَصح من هذا، وربما كان الحديثان ضعيفين، يعني هي كلمة مقارنة بين شيئين؛ يعني هذا أصح من هذا؛ هذا أفضل من هذا؛ فقط ؛ فكل باب يذكر فيه أصح ما عرفه من أحاديث، فهو أقوى من غيره، وربما يكون ضعيفاً؛ هذه طريقة أصحاب السنن في تأليف كتبهم، ولذلك كانت كتبهم أعلى درجة من كتب أصحاب المسانيد؛ لأن صاحب المسند يضع كل حديث وقع له، عن أبي هريرة مثلاً، أو عن ابن عمر، مهما كان الحديث، بغض النظر عن حاله، عن درجته، أما صاحب السنن؛ فلا، بل ينتقي؛ عنده بعض الانتقاء .

قال ابن كثير: (**قلت : ويُروى عنه أنه قال: وما سكتُّ عنه؛ فهو حسن**)

أي: يروى أن أبا داود بدل أن يقول كلمة (صالح)؛ يقول في بعض الروايات: هو (حسن).

وهذه اللفظة لا تصح؛ إنما المحفوظ عنه أنه قال: فهو صالح، وابن كثير رواها بصيغة التمريض التي

---

1 - "رسالة أبي داود لأهل مكة"

تشعر بضعفها؛ (روي، ويروى، يروى عنه كذا)؛ هذه صيغة تمريض تشير إلى التضعيف أحياناً، وقد أشار الحافظ في "**النكت**"[1] إلى عدم ثبوتها.

قال ابن كثير: (**قال ابن الصلاح: فما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً**)

يعني: من غير ما يحكم عليه بأي شيء

قال :(**وليس في واحد من الصحيحين**)

لا هو في "صحيح البخاري" ولا في "صحيح مسلم".

قال :(**ولا نصَّ على صحته أحد؛ فهو حسن عند أبي داود**)

وهذا على طريقة ابن الصلاح؛ لأن ابن الصلاح أغلق باب التصحيح والتضعيف، ولذلك اضطر لمثل هذا الحكم.

قال الذهبي في تعليقه على كلام أبي داود: (قد وفّى)؛يعني اشترط أبو داود شرطاً ووفى بشرطه؛ عمل به؛ قال:(قد وفّى؛ فإنه قد بيَّن الضعيف الظاهر، وسكت عن المحتمل، فما سكت عنه لا يكون حسناً عنده ولا بد، كما زعمه ابن الصلاح وغيره؛ بل قد يكون مما فيه ضعف)؛

هذا نهاية ما قاله الذهبي تعليقاً على كلام أبي داود؛ ذكره عنه السبكي في "**طبقات الشافعية**"[2].

وفي كلام أبي داود (**وما كان فيه وهن شديد بينته**)؛ يفهم من هذا أن ما كان فيه وهن غير شديد لم يبينه، أي لم يبين الضعيف الذي ضعفه ليس شديداً، ذكر معنى ذلك الذهبي في "**تاريخ الإسلام**"[3]، وفي "**السير**"[4]، وابن عبد الهادي في " **طبقات علماء الحديث**"[5]، وغيرهم كذلك ذكروا هذا الكلام، فمعنى ذلك أن ما يسكت عنه ليس كله مما يحتج به[6].

خلاصة الموضوع: ما سكت عنه أبو داود؛ منه ما هو صحيح، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف ضعفاً خفيفاً، ومنه ما هو في الصحيح أيضاً؛ إذاً لا يمكن أن نعتمد على شيء في ذلك، لا بد

---

1 - (432/1)

2 - (295/2)

3 - (550/6)

4 - (213/13)

5 - (292/2)

6 - وانظر كلام الحافظ ابن حجر في "النكت" (435/1)

من البحث والنظر فيه والله أعلم.
هذا خلاصة موضوع سنن أبي داود .

قال ابن كثير: (**قلت: الروايات عند أبي داود بكتابه السنن كثيرة جداً، ويوجد في بعضها من الكلام - بل والأحاديث- ما ليس في الأخرى**).
المراد أن "سنن أبي داود؛ يرويها عن أبي داود مجموعة من تلاميذه؛ فربما يكون أحد التلاميذ قد سمع ما لم يسمعه التلميذ الآخر، فيصير عندنا أكثر من رواية.
قال الحافظ ابن حجر في "**النكت**"[1]: (فإن في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي؛ وإن كانت روايته أشهر)
أي: في رواية أبي الحسن بن العبد- وهو أحد تلاميذ أبي داود يروي عنه السنن- كلام يذكره عن أبي داود في الرواة والأسانيد ليس موجوداً في رواية اللؤلؤي؛ الذي هو أيضاً أحد تلاميذ أبي داود ويروي عنه السنن.
قال ابن حجر: (وإن كانت روايته أشهر) يعني: رواية اللؤلؤي أشهر.
ثم ذكر في نفس الموضع السابق في " **النكت**" حديثاً وذكر أنه في بعض الروايات تكلم على الحديث بكلام ذكر بعضه في رواية ثانية، وذكر أن أبا داود ضعف حديثاً خارج السنن وسكت عنه في داخل السنن.
قال ابن كثير: (**ولأبي عبيدٍ الآجُرِّي عنه أسئلة في الجرح والتعديل، والتصحيح والتعليل، كتاب مفيد، ومن ذلك أحاديث ورجال قد ذكرها في "سننه"**)
يعني: عند أبي داود كلام غير الذي في السنن.
قال ابن كثير: (**فقوله: وما سكتُّ عنه فهو حسن؛ ما سكت عليه في سننه فقط؟ أو مطلقاً؟ هذا مما ينبغي التنبيه عليه والتَّيقُّظُ له**)
استدرك العلماء على ابن كثير هذا الكلام[2]؛ فقال العراقي[3]: (وهو كلام عجيب؛ وكيف يحسن هذا

---

[1] - (441/1)
[2] - وهو موجود في حاشية الكتاب؛ طبعة دار المعارف (137/1)
[3] - "التقييد والإيضاح" (320/1)

الاستفسار بعد قول ابن الصلاح: أن مظان الحسن سنن أبي داود؟! فكيف يحتمل حمل كلامه على الإطلاق في السنن وغيرها؟ وكذلك لفظ أبي داود صريح فيه؛ فإنه قال في رسالته: ذكرت في كتابي هذا الصحيح...) إلى آخر كلامه

يعني: أن الكلام كله في السنن وليس في غيره.

على كل حال؛ الأمر كما ذكرنا؛ هذه الكلمة لا تدل على حسن الحديث ولا على صحته ولا على ضعفه؛ لا بد من البحث والخروج بخلاصة عن حال الحديث.

اصطلاح البغوي في الصحيح والحسن

قال: (**وما يذكره البغوي في كتابه "المصابيح" من أن الصحيح ما أخرجاه أو أحدهما، وأن الحسن ما رواه أبو داود والترمذي وأشباههما؛ فهو اصطلاح خاص؛ لا يعرف إلا له، وقد أنكر عليه النووي ذلك؛ لما في بعضها من الأحاديث المنكرة**).

هنا مبحث جديد غير الذي سبق؛ ولكنه يتعلق بالحسن أيضاً.

البغوي: هو الملقب بمحيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، صاحب "**التفسير**"، وصاحب "**شرح السنة**"، له كتاب اسمه "**مصابيح السنة**"، وهذا كتاب قد اعتنى به العلماء كثيراً، وهو مثل "**بلوغ المرام**" وغيرها من الكتب التي تجمع أحاديث من كتب السنن، جمع فيه بعض الأحاديث، وبعد أن يذكر الحديث يذكر في آخره: حديث صحيح، وحديث حسن.

لكن تنبه؛ فإن له اصطلاحاً خاصاً في كلمة الصحيح والحسن، ولا يريد بذلك ما أراده علماء الحديث؛ فعلماء الحديث حين يقولون: الحديث صحيح؛ يعنون به أنه ثابت وفي أعلى درجات الصحة والثبوت، وإذا قالوا: حسن، هو ثابت لكنه في أدنى درجات الثبوت بالنسبة للصحيح.

لكن البغوي لا يعني هذا؛ بل إنه إذا قال: صحيح؛ فمعناه أنه أخرجه البخاري ومسلم، أو أخرجه البخاري أو مسلم، يعني لم تعد كلمة صحيح تعني كلمة للحكم على الحديث؛ بل صارت كلمة لتخريج الحديث؛ فبدل أن يقول : الحديث متفق عليه؛ يقول : هو صحيح؛ يعني أخرجه البخاري ومسلم، أو أخرجه أحدهما.

باختصار؛ هو اصطلاح خاص به.
وأما إذا قال: حديث حسن؛ فلا يريد به أنه حديث ثابت؛ لا بل يريد به أنه أخرجه أبو داود والترمذي، وأشباههما؛ أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه إلى آخره...،
فصارت عند البغوي كلمة الصحيح والحسن كلمة تخريج، وليست كلمة للحكم على الحديث؛ فهذا اصطلاح خاص بالبغوي.

هل يُنكر على البغوي فعله هذا؟

انتبه: هذه فائدة مهمة؛ شخص اصطلح اصطلاحاً وصار يستعمل الكلمة في معنى معين خاص به؛ هل يُنكر عليه فعله هذا؟
لو جاءنا شخص قال: أريد أن أؤلف كتاباً في الحديث، أجمع فيه الأحاديث وأطلق مثلاً كلمة موقوف على الحديث الصحيح، وأطلق كلمة مرفوع على الحديث الحسن؛ هل له أن يفعل ذلك أم لا؟
طبعاً كنصيحة أنا لا أنصح بهذا الفعل حتى لا يشوِّش على نفسه وعلى قرّائه، لكن بغضِّ النظر عن النصيحة؛ هل يجوز له ذلك أم لا؟؛ هذا موضوعنا.
قال ابن كثير: أنكر النووي على البغوي هذا الفعل؛ لأن بعض الأحاديث تكون منكرة، ويطلق هذه الكلمة فيوهم السامع أنه ثابت، وهذا مشكلة؛ فقال أهل العلم في المسألة تفصيل:
إن بيّن اصطلاحه ووضح مراده في المقدمة وقال: أنا أريد بكذا كذا، وأريد بكذا كذا؛ فلا إشكال في الموضوع؛ لأنه قد بيَّن ووضح، جزاه الله خيراً.
لكن إذا لم يبين؛ حصل الإيهام، وحصل الغش في الموضوع؛ فانخدع الناس بذلك؛ فعندئذ نقول: لا يجوز هذا الفعل.
هذا هو التفصيل في المسألة .

قال التبريزي:(ليس من العادة المشاحة في الاصطلاح، والتخطئة عليه، مع نص الجمهور على أن من اصطلح في أول الكتاب فليس ببعيد عن الصواب).
المشاحة: يعني المنازعة؛ فيقول واحد : أنا أخالفك؛ لا تقل هذا، فيقول الثاني؛ لا بل أنا أقول هذا؛ أي صار هناك منازعة في الموضوع.

يعني : ليس من عادة أهل العلم المشاحة أي المنازعة في مسألة اصطلاح.

قال الحافظ ابن حجر في " النكت"[1]: (وقد تعقب العلامة تاج الدين التبريزي في مختصره هذا الكلام فقال: ليس من العادة المشاحة في الاصطلاح، والتخطئة عليه، مع نص الجمهور على أن من اصطلح في أول الكتاب فليس ببعيد عن الصواب، والبغوي قد نص في ابتداء "المصابيح"[2] على اصطلاحه بهذه العبارة: (وأعني بالصحيح ما أخرجه الشيخان...))؛

أي : وليس من عادتهم أن يخطئ بعضهم بعضاً على ذلك مع نص الجمهور على أن من اصطلح في أول الكتاب فليس ببعيد عن الصواب؛ يعني من اصطلح وبيَّن اصطلاحه في أول الكتاب فانتهى الأمر؛ فما هو ببعيد عن الصواب، جزاه الله خيراً.

وقد بيّن البغوي في ابتداء "**المصابيح**" اصطلاحه؛ فقال : (أعني بـ (الصّحاح) ما أخرجه الشيخان: أبو عبد اللَّه محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمهما اللَّه، في جامعهما، أو أحدهما.

وأعني بـ (الحِسان) ما أورده أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي وغيرهما من الأئمة في تصانيفهم رحمهم اللَّه)؛ إذن لا وجه للإنكار عليه.

لكن نستفيد هنا فائدتين:

- الفائدة الأولى: أنك عندما تقرأ في "المصابيح" تفهم ما مراد صاحب الكتاب عندما يقول: هذا حديث صحيح، وهذا حديث حسن.
- الفائدة الثانية ما ذكره التبريزي: (لا مشاحة في الاصطلاح، ولا تخطئة في الاصطلاح، إذا بيّن صاحب الاصطلاح مراده).

صحة الإسناد لا يلزم منه صحة الحديث

---

1 - (445/1)

2 - (110/1)

ثم قال المؤلف: (**والحُكْمُ بالصِّحَّةِ أو الحُسْنِ على الإسناد لا يَلْزَمُ منه الحُكْمُ بذلك على المتنِ؛ إذ قد يكون شاذاً أو معللاً**).

هذه القاعدة تفهم من خلال تعريف الحديث الصحيح؛ فالحديث الصحيح: ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

فإذا جاءنا إسناد؛ قال: حدثنا فلان عن فلان عن فلان أن النبي ﷺ قال: كذا وكذا.. فجاءك عالم بالحديث - انتبه! عالم محدث-؛ فقال: هذا الحديث إسناده صحيح، هل يلزم من ذلك أن يكون الحديث صحيحاً؟! لا، لماذا؟

لأن الحكم نزل على الإسناد لا على الحديث، وإذا قال: الإسناد صحيح؛ ضمِنَ لنا ثلاثة شروط فقط من شروط الصحيح، وشروط الصحيح خمسة، فلما قال: إسناد صحيح؛ ضمن أن الرجال ثقات وعدول؛ وهذان شرطان، وضمن: أن الإسناد متصل؛ وهذا الشرط الثالث؛ لكنه لم يتحدث على عدم الشذوذ وعدم العلة القادحة بقوله: الإسناد صحيح، هذا معنى كلمة: إسناده صحيح،

يعني: رجاله ثقات وسمع بعضهم من بعض من أول الإسناد إلى آخره؛ ثلاثة شروط فقط قد ضمنها لي؛ لكنه لم يتحدث عن شرط الشذوذ وشرط العلة، فتنتبه لهذا الأمر.

لماذا يقول المحدث عن حديثٍ إسناده صحيح؟

والمحدث لا يقول: إسناده صحيح إلا عنده إشكال في الأمر؛

فلماذا عدل عن قوله: حديث صحيح إلى إسناد صحيح؟

إذن عنده مشكلة في الموضوع؛

- إما أنه ليس عنده وقت لبحث طرق الحديث وجمعها والنظر فيها؛ فنظر نظرة عابرة سريعة في الإسناد؛ فقال: إسناده صحيح، إذاً المسألة محتاجة إلى زيادة بحث وتتبع، أو أنه شك في أمر معين،
- أو غير ذلك من الأسباب؛ المهم؛ قال أهل العلم: بأن المحدث الناقد العلامة لا يتحوَّل من قوله: حديث صحيح إلى قوله : إسناد صحيح؛ إلا وعنده شيء.

قال البقاعي[1]: (قالَ شيخُنا[2]: (والذي لا أشكُّ فيهِ أنَّ الإمامَ منهم لا يعدِلُ عن قولهِ: صحيح إلى قوله: صحيح الإسنادِ؛ إلا لأمرٍ ما).

فإذا أطلق إمام من الأئمة على إسناد أنه صحيح؛ فلا يلزم أن يكون الحديث عنده صحيحاً، وإن قال بعض أهل العلم: إن اقتصر على ذلك - أي: على قوله: إسناد صحيح- حافظ معتمد فالظاهر صحة المتن وحسنه؛ وما قاله الحافظ هو الصحيح[3]، والله أعلم.

معنى قول الترمذي : حسن صحيح؛ وتفسيرات أهل العلم

قال المؤلف: (**وأما قولُ التِّرمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ؛ فمشكلٌ؛ لأنَّ الجمعَ بينهما في حديثٍ واحدٍ كالمتعذِّرِ، فمنهمْ من قالَ: ذلك باعتبارِ إسنادَينِ؛ حسنٌ وصحيحٌ**).

نفهم الإشكال أولاً قبل أن نفهم الجواب الذي أجاب به العلماء.

حصلت عند العلماء مشكلة بسبب ما وقع عند الترمذي من قوله في بعض الأحاديث: (هذا حديث حسن صحيح)؛ فالجمع ما بين حسن وصحيح هي المشكلة التي حصلت عند المحدثين؛ لأن المعروف عند المحدثين أنهم يقولون في الحديث: صحيح، أو يقولون: حسن؛ إما صحيح أو حسن، أما أن يجمع بينهما؛ فصار فيه إشكال.

من أين جاء الإشكال؟

جاء من أن الصحيح أعلى رتبة من الحسن، وإذا قلت: صحيح فليس بحسن، وإذا قلت: حسن فليس بصحيح، فكيف جمع بينهما؟ على أي أساس؟ هل الحديث حسن أم صحيح؟

من هنا حصل الإشكال عند أهل العلم؛ فقالوا: ماذا يريد الترمذي بهذا الاصطلاح؟

فأخذوا يجتهدون؛ فقال بعضهم: (ذلك باعتبار إسنادين: حسن وصحيح)،

أي قال البعض: ربما يكون الحديث الذي قال فيه الترمذي: حسن صحيح له إسنادان؛ إسناد صحيح وإسناد حسن، فقال: حديث حسن صحيح.

---

1 - هو برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، في كتابه "النكت الوفية" (291/1)

2 - يريد ابن حجر

3 - انظر تفصيل الحافظ ابن حجر في كتابه "النكت" (474/1)

فرد الآخرون بما رد به ابن كثير؛ حيث قال:

(**قلت: وهذا يردُّهُ أنه يقول في بعض الأحاديث: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ، لا نعرفه إلا من هذا الوجهِ**) .

هذه مشكلة، إذاً كلام الذين قالوا: هو باعتبار أن له إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن؛ ليس صحيحاً؛ لأن الترمذي يقول في بعض الأحاديث: حديث حسن صحيح غريب، يعني ليس له إلا إسناد واحد؛ لا نعرفه إلا من هذا الوجه؛ أي : إلا بهذا الإسناد فقط؛ إذاً أين الإسناد الثاني؟ إذاً هذا التحليل غير صحيح؛ فنضعه على جنب.

قال :(**ومنهم من يقول: هو حسنٌ باعتبارِ المتنِ، صحيحٌ باعتبار الإسنادِ**)

هذا تفسير ثان؛ فقال هؤلاء: بالنظر إلى المتن هو حسن، يعني حسن لغة؛ أي: النفوس تميل إليه وتُقبِلُ عليه، كلامه كلام جميل تستحسنه النفوس، وتصغي الأسماع إليه؛ جميل حلو- كما يقال اليوم- ؛ فيه ثواب وخير ونعيم، وجنة ... إلى آخره؛ هذا معنى أن يكون حسناً؛ يعني بمتنه، وصحيح باعتبار الإسناد.

فردوا عليهم بردِّ ابن كثير؛ حيث قال:

(**وفي هذا نَظَرٌ أيضاً**)

يعني ليس مسلّماً بهذا الكلام أيضاً؛ لماذا ليس مسلماً به؟

قال: (**فإنه يقول ذلك في أحاديثَ مرويّةٍ في صفة جهنم، وفي الحدودِ، والقِصاصِ، ونحو ذلك**).

يعني أين الحُسن في الكلام عن جهنم والنار والحرق والعذاب أو حدود وتقطيع، وقتل ورجم؟ إذاً ليس هذا التفسير وارداً؛ فالكلام هذا غير صحيح؛ أن يقول: حسن صحيح في مثل هذه الأحاديث، إذاً ليست هي بمعنى حُسن المتن.

ثم يجتهد ابن كثير بعد أن ذكر قولين ورد عليهما؛ فيقول:

(**والذي يظهر لي أنه يُشَرِّب الحُكْمَ بالصِّحةِ على الحُكمِ بالحُسْنِ؛ كما يُشَرِّبُ الحُسْنَ بالصِّحةِ**)

يُشَرِّبُ؛ يعني: كأنه يمزج بينهما، يعني كأننا نعطي الموضوع مراتب؛ كما لو وضعت يديك فوق بعضها؛ اجعل الصحيح فوق والحسن تحت، وتجعل في المنتصف حسن صحيح؛ فصارت ثلاث مراتب؛ بدل أن تكون مرتبتين للأحاديث المحتج بها؛ فهو صحيح لكن يعطيه شيئاً من معنى الحسن؛ فينزل مرتبة

قليلاً، لكن لا يصل إلى الحَسن، هو أقوى من الحسن.
وإذا كان حسناً فيعطيه قليلاً من الصحيح؛ فيرتقي به قليلاً؛ فيصبح في درجة وسطى ما بين الصحيح والحسن؛ هذا معنى التشريب.
يكون حسناً في أعلى درجات الحسن؛ فيعطيه قليلاً من الصحة فيرتقي، أو يكون صحيحاً لكنه في أنزل مراتب الصحة؛ فيعطيه قليلاً من الحُسن فينزل؛ فيصبح ما بين الصحيح والحسن.
بناء على كلام ابن كثير هذا؛ يكون الحديث الحسن الصحيح أنزل رتبة من الصحيح، لكنه أعلى رتبة من الحسن؛ هذا اجتهاد ابن كثير فيما ذكره.
قال ابن كثير: (**فعلى هذا**)
أي: على هذا التفسير
قال :(**يكون ما يقول فيه حَسَنٌ صحيحٌ؛ أعلى رُتبةً عنده من الحَسن، ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصِّحة المحضة؛ أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن. والله أعلم**)
يعني إذا قال: حسن صحيح؛ فهو أقل مرتبة من الصحيح وأعلى مرتبة من الحسن، وإذا قال: صحيح فقط دون أن يقول: حسن؛ فهذا أقوى من قوله: حسن صحيح.
وإن كان هذا القول ربما يكون أقرب الأقوال؛ لكن حقيقة أقول: لا يمكن أن نجزم بالمعنى الذي أراده الترمذي إلا أن يخرج من قبره ويقول لنا: والله أنا أردت كذا وكذا؛ فقط، وهذا مستحيل طبعاً؛ لذلك ليس عندنا شيء جازم في هذا الموضوع؛ الأمر قيل وقال، وكما ذكرنا؛ ليس عندنا شي يفصل هذه القضية، والأقوال وكلام العلماء كثيرة في هذا الموضوع.
على كل حال؛ خلاصة الموضوع الذي يهمنا في القضية؛ هو أن الحديث سواء كان عند الترمذي أو عند أبي داود؛ لا بد من البحث والتفتيش فيه وجمع طرقه والنظر في إسناده والحكم عليه بما يستحق من حسن أو ضعف، وسواء فهمنا حكم الترمذي أم لم نفهمه؛ لا يؤثر علينا إن شاء الله.
والترمذي طبعاً معروف عند علماء الحديث بالتساهل في الحكم على الأحاديث.
ومن أراد الاستزادة؛ فبإمكانه أن يرجع إلى الكتب المطولة كـ"**تدريب الراوي**" للسيوطي، أو "**فتح المغيث**" للسخاوي.
وبهذا نكون قد انتهينا من النوع الثاني وهو الحديث الحسن، والحمد لله.